رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ١٥ / ٥ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٢٧/ ٧ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ٣ / ٢٠٢٥

الاتجاه التصويتي لمواطني إقليم كردستان العراق بعد ٢٠٠٥م

Voting trend of citizens of the Kurdistan Region of Iraq after 2005

ميديا انور عبد الحسين علي

Media Anwar Abdul Hussein Ali

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

University of Baghdad / College of Political Science

mediaaha@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

عرف الاتجاه التصويتي للناخب الكردستاني ميلا نحو الأحزاب غير التاريخية لاسيما في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في كردستان منذ العام ٢٠١٠، إلا أن ذلك الميل لم يؤشر تحولاً في الاتجاه التصويتي للناخب الكردستاني في الانتخابات البرلمانية العامة على مستوى العراق إذ ظل الحزبان الرئيسيان لهم النصيب الأكبر في تصويت المواطن الكردستاني لصالح قضية الإقليم " القومية" ، لكن شهد في الأولى تغيراً ملموساً في التصويت لصالح الأحزاب الجديدة نتيجة للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدها إقليم كردستان، لاسيما منها الأوضاع الاقتصادية، التي شهدت تدهوراً في أوضاع المواطن الكردستاني. بينما عرف الاتجاه التصويتي استقراراً وميلاً غير مؤثراً على مستوى الانتخابات البرلمانية العراقية العامة.

الكلمات المفتاحية: "الانتخابات"، "التصويت"، "كردستان العراق"

Abstract

The voting trend of the Kurdish voter has been inclined towards non-historical parties, especially in the parliamentary elections held in Kurdistan since 2010. However, this trend did not indicate a shift in the voting trend of the Kurdish voter in the general parliamentary elections at the level of Iraq, as the two main parties continued to have the largest share of the Kurdish citizen's vote in favor of the region's "national" issue. However, in the first, there was a tangible change in the vote in favor of the new parties as a result of the political, social and economic conditions witnessed by the Kurdistan Region, especially the economic conditions, which witnessed deterioration in the conditions of the Kurdish citizen. While the voting trend was stable and did not affect the level of the general Iraqi parliamentary elections.

Keywords: "elections", "voting", "Iraqi Kurdistan"

المقدمة

عرف الاتجاه التصويتي للناخب الكردستاني ميلا نحو الأحزاب غير التاريخية لاسيما في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في كردستان منذ العام ٢٠١٠، إلا أن ذلك الميل لم يؤشر تحولاً في الاتجاه التصويتي للناخب الكردستاني في الانتخابات البرلمانية العامة على مستوى العراق إذ ظل الحزبان الرئيسيان لهم النصيب الأكبر في تصويت المواطن الكردستاني لصالح قضية الإقليم " القومية" ، لكن شهد في الأولى تغيراً ملموساً في التصويت لصالح الأحزاب الجديدة نتيجة للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدها إقليم كردستان، لاسيما منها الأوضاع الاقتصادية، التي شهدت تدهوراً في أوضاع المواطن الكردستاني. بينما عرف الاتجاه التصويتي استقراراً وميلاً غير مؤثراً على مستوى الانتخابات البرلمانية العراقية العامة.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في التعرف على ماهيّة السلوك التصويتي، والذي يُعبر عنه أحيانا بالاتجاه بصورة عامة وبالنسبة لمواطني إقليم كردستان بصورة خاصة، من حيث العوامل المؤثرة فيه، ومقدار الميل أو الثبات في ذلك الاتجاه في الانتخابات التي شهدها إقليم كردستان، والانتخابات البرلمانية التي شهدها العراق منذ العام ٢٠٠٥.

هدف البحث: نهدف من وراء هذا البحث تتبع الاتجاه التصويتي للناخب الكردي في العمليات الانتخابية المتتابعة التي شهدها إقليم كردستان، وكذلك اتجاهه التصويتي في الانتخابات البرلمانية العراقية منذ العام ٢٠٠٥ وحتى وقت كتابة البحث (٢٠٢٤).

إشكالية البحث: تُعد إشكالية البحث من أهم ما يضمنه البحث، على أساس انها تتضمن الأسئلة التي يُراد من الباحث الإجابة عليها لتحقيق الغاية المرجوّة من البحث، وأسئلة هذا البحث يمكن وضعها على النحو الآتي:

١. ما هو الانتخاب باعتباره محور البحث الرئيس؟ وما ما المقصود بالاتجاه التصويتي وهل يتمايز عن السلوك التصويتي؟ وما هي النظريات المُفسرة للسلوك أو الاتجاه التصويتي؟
٢. ماهي طبيعة السلوك التصويتي لمواطني كردستان في الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان وهل تتمايز عن السلوك التصويتي لهم في الانتخابات البرلمانية العراقية؟
٣. هل تؤثر طبيعة الصراع الحزبي في إقليم كردستان على الاتجاه التصويتي لمواطني كردستان في انتخابات الإقليم، والانتخابات البرلمانية في العراق؟
٤. ما هو مستقبل الاتجاه التصويتي لمواطني كردستان في ظل التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إقليم كردستان؟

فرضية البحث: الانطلاقة في بحثنا هذا من فرضية مفادها" على الرغم من التغيرات التي يشهدها الإقليم، إلا ان الاتجاه التصويتي للناخب في الإقليم لم يتغير كثيراً بسبب هيمنة الحزبين الرئيسين في الإقليم على الحياة السياسية والاقتصادية".

أولا: الانتخاب والسلوك الانتخابي

١. الانتخاب

الانتخاب "هو نمط لأيلولة السلطة يرتكز على اختيارٍ يجري بواسطة تصويتٍ أو اقتراع "، في تعريف آخر للانتخاب بمعنى (Election) " هو نمط لأيلولة السلطة يرتكز على اختيار المواطنين لممثليهم أو لمندوبيهم على المستوى المحلي، أو الوطني، أو المهني. أو هو نمط لمشاركة المواطنين في الحكم في إطار الديمقراطية التمثيلية ".[١] أو هو " قيام المواطنين المؤهلين باختيار البعض منهم، شريطة أن يكونوا ذوي كفاءة لتسيير الأجهزة السياسية والإدارية، وذلك من خلال القيام بعملية التصويت ". وفي القاموس السياسي عُرف الانتخاب على أنه" اختيار شخص بين عدد من المرشحين ليكون نائباً يمثل الجماعة التي ينتمي إليها، وكثيراً ما يطلق على الانتخاب الاقتراع: " أي الاقتراع على اسم معين"، وهناك من يعده الوسيلة التي بموجبها يختار المواطنون الأشخاص الذين

يسندون إليهم ممارسة السيادة أو الحكم نيابة عنهم سواء على المستوى السياسي أو على المستوى الإداري أو على مستوى المرافق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".[٢]

يعرف الانتخاب أيضاً، بأنه أحد أشكال الإجراءات التي تقررها قواعد منظمة ما ويختار بمقتضاه بعض أو جميع الأعضاء شخصاً أو عدد من الأشخاص لتولي السلطة في المنظمة. أما من الوجهة السياسية فتعرف الانتخابات بأنها: المظهر الرئيس للمشاركة السياسية في قلب الشعب لاختيار ممثليهم في المجالس المختلفة عن طريق التصويت وهي الطريقة الوحيدة لتنفيذ الديمقراطية الليبرالية التمثيلية.[٣]

كقاعدة عامة يُعد الانتخاب من أبرز الوسائل الديمقراطية لانتقال السلطة باختلاف الأنظمة السياسية المعاصرة واختلاف أشكالها وافكارها (ايديولوجياتها) التي تقوم عليها. ولهذا نجد أن الانتخابات أصبحت ساحة للصراعات السياسية، ويتم الاعتماد أيضاً على الانتخابات من أجل معرفة حجم التبدلات السياسية في المجتمع. فبالانتخابات يمكن للأطراف السياسية السيطرة على البيئة الملائمة لتوسعة جماهيرها والوصول إلى هدفها(السلطة)، وهنا تؤدي قوانين الانتخاب دورها الفاعل في تنظيم عملية المنافسة من أجل الوصول إلى السلطة، ومنها حصول القوى السياسية على الأغلبية الشعبية التي يراها قانون الانتخاب لازمة لتحقيق الأغلبية البرلمانية ومن ثم الحصول على الأغلبية البرلمانية التي تمكنه من الوصول إلى السلطة.[٤]

إذا فالانتخابات هي الوسيلة المعاصرة لتداول السلطة وآلية ضرورية تنسجم مع كل الأنظمة التي تضفي على نفسها صفة الديمقراطية، التي يمكن الاعتماد عليها في اختيار الحكام وممثلي الشعب في الهيئات العامة والنيابية، فالممارسة الانتخابية تعد بمثابة قاعدة أساسية لقيام وبناء مجتمعات حرة ديمقراطية.[٥]

بيد أن واقع الأمر يشير إلى أن الانتخابات لا يمكن اعتبارها دوماً مؤشراً على التحول الديمقراطي؛ فهي تجري أيضاً في ظل الأنظمة المختلطة (mixed) أو " الهجينة" (hybrid) والتي قد تحتفظ بعناصر تسلط كبرى." إن هيمنة الديمقراطية الليبرالية، باعتبارها نمط نظام شرعي، يعني أن التيار المتجه نحو الديمقراطية قد صاحبه خِلسة تيار معاكس أسرع نموّاً يتجه نحو الأنظمة الهجينة".[٦]

إن الانتخابات الحرة لوحدها ليست كافية لكي يصبح بلد ما ديمقراطياً؛ فثقافة المؤسسات السياسية والخدمات المدنية فيه يجب أن تتغير أيضاً، وهي نقلة ثقافية يصعب تحقيقها خاصة في الدول التي اعتادت تاريخياً أن يكون انتقال السلطة فيها عبر العنف.[٧]

وثمة طريقة أخرى لوصف البلدان المصنفة في المنطقة الرمادية، وهي تلك التي طرحها توماس كارذرز (Thomas Carothers)، حيث يشير أولا إلى أن موجة التحول الديمقراطي قد شملت في العقدين الماضيين ما يقارب المئة بلد، لكن عدداً ضئيلا فقط من هذه البلدان– على الأرجح أقل من عشرين– في طريقه إلى تحقيق " ديمقراطيات ناجحة وفعّالة الأداء، أو أنها أحرزت على الأقل بعض التقدم الديمقراطي ولا تزال تتمتع بدينامية تحوّل ديمقراطي إيجابي". أما ما تبقى من البلدان " فلا هي دكتاتورية ولا هي ماضية بوضوح نحو الديمقراطية

تعاني هذه الدول من عجز ديمقراطي خطر، غالباً ما يتضمن تمثيلاً ضعيفًا لمصالح المواطنين، ومستويات متدنية من المشاركة السياسية، بعيداً من التصويت، وانتهاكاً متكرراً للقانون بواسطة مسؤولي الحكومة، وانتخابات ذات شرعية مشكوكاً في أمرها، ومستويات متدنية جداً من ثقة الشعب بمؤسسات الدولة، وأداءً مؤسسياً ضعيفاً باستمرار من جهة الدولة". ويضع كاروذرز إصبعه بالتحديد على متلازمتين رئيسيتين تعدان من خصائص بلدان المنطقة الرمادية: الأولى هي " التعددية العاجزة" (feckless pluralism) والثانية هي " سياسة القوى المهيمنة" (dominant– power politics).

وبحسب كاروذرز، فإن التعددية العاجزة شائعة بكثرة في أميركا اللاتينية (نيكاراغوا، الإكوادور، وغواتيمالا، وبنما، وهندوراس، وبوليفيا، وإلى حد ما في الأرجنتين والبرازيل)، لكنها حاضرة أيضاً في عالم ما بعد النظام الشيوعي (مولدافيا، والبوسنة، وألبانيا، وأوكرانيا، وإلى حد ما في رومانيا وبلغاريا)، وكذلك في آسيا (بنغلادش، ومنغوليا، وتايلند)، إضافة إلى عدد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (مدغشقر، وغينيا بيساو، وسيراليون). أما سياسة القوى المهيمنة فتنتشر في ثلاث مناطق: افريقيا جنوب الصحراء الكبرى (الكاميرون، وبوركينا فاسو، وغينيا الاستوائية، وتنزانيا، والغابون، وكينيا وموريتانيا)، والاتحاد السوفياتي السابق (أرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا، وقرغيزستان، وكازاخستان)، والشرق الأوسط (المغرب، والأردن، والجزائر، ومصر، وإيران، واليمن). وفي الوقت ذاته، لا تزال بلدان عدة في المنطقة الأخيرة تسلطية صرفه.[٨]

٢. **السلوك الانتخابي** : السلوك الانتخابي يعد أحد فروع علم السياسة الذي يركز على تحليل أنماط التصويت وعلى دراسة العوامل التي تجعل الناس ينتخبون على النحو الذي ينتخبون به، والتي تقودهم إلى القرارات التي يتخذونها ويركز علماء الاجتماع على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المسؤولة عن دعم الأحزاب السياسية. كما ويعرف السلوك الانتخابي على أنه: " تلك القرارات والمواقف وطرق المشاركة التي يتخذها المواطن إزاء الأحزاب السياسية والمرشحين والقضايا السياسية في مناسبة انتخابية ما".

لذا يعد السلوك الانتخابي أحد أهم أشكال السلوك السياسي وتبرز أهميته في النتائج المترتبة عليه في الدول الديمقراطية، فالانتخابات وهي الوسيلة الوحيدة في التداول السلمي للسلطة يتم عن طريقها اختيار القادة والسياسيين وأعضاء المجالس النيابية، ويركز علماء الاجتماع والسياسة على دراسة السلوك الانتخابي لما يمثله في الواقع الاجتماعي والسياسي من نتائج، وعليه يكون السلوك الانتخابي فعل مرهون بالانتخابات يمارسه الأفراد في المجتمع ويتأثر بعوامل اجتماعية واقتصادية وذاتية تخص الفرد.[٩]

ثانياً: السلوك والاتجاه التصويتي: النظريات المُفسرة

١: السلوك التصويتي

يُعد هاربرت سبنسر من أوائل المفكرين الذين درسوا السلوك السياسي وأطلق عليه مفهوم (الاتجاه) الذي حدده في كتابه (المبادئ الأولى) سنة ١٨٦٢ وقال (أن وصولنا إلى أحكام صحيحة في مسائل مثيرة للجدل يعتمد على اتجاهنا الذهني ونحن نصغي إلى هذا الجدل ونشارك فيه)، واستخدم مفهوم الاتجاه في علم النفس التجريبي لينتقل

إلى علم الاجتماع السياسي وقد عبر عنه بـــ (قوة مكتسبة تدفع الفرد إلى السلوك بشكل معين)، مما دفع قسم من الباحثين إلى تعريف السلوك الانتخابي بشكل عام من خلال النظر له كسلوك إنساني لا يختلف عن أي سلوك في اتخاذ القرار وعندهم يعني (تلك النشاطات المتعددة التي يقوم بها الإنسان أثناء حياته لإشباع حاجاته ويحقق أهدافه التي يتطلع إليها وفق متطلبات البيئة والحياة التي يعيش فيها) ولا شك أن هذه النشاطات الجسمية والعقلية والنفسية هي محصلة التفاعل بين العوامل الشخصية والعوامل البيئية وفقا لقدرات الفرد وطرق إدراكه. ويمكن تعريف السلوك بأنه (عملية اتصال فيها توجيهات ومهارات تتنوع تبعا للمواقف الاجتماعية التي يمر بها الفرد، وهو تحصيل حاصل لحالة شعورية مقصودة قد يعبر عنها بواسطة الكلام أو الرمز تجاه مثير معين).[١٠]

قبل الحديث عن السلوك الانتخابي يجدر أولا معرفة المقصود بالسلوك السياسي بصفة عامة تمهيدا لبسط مفهوم السلوك الانتخابي، حيث يعتبر السلوك السياسي نمط مهم من أنماط السلوك الاجتماعي الذي يعبر عن ذلك النشاط والفعالية التي يمارسها فرد أو مجموعة أفراد يشغلون أدواراً سياسية معينة يستطيعون خلالها تنظيم الحياة السياسية في المجتمع. وتحديد مراكز القوى فيه وتنظيم العلاقات السياسية بين القيادة والجماهير، أما السلوك الانتخابي Electoral Behavior " فهو مجموعة المواقف والتصرفات التي يتبناها المواطنون الذين تتوفر فيهم شروط التصويت أثناء مناسبة انتخابية معينة بحيث تؤثر في نهاية المطاف في نتائج تلك الانتخابات ولسلوك الانتخابي عدة صور منها" :[١١] وبحسب تعريف إلو" إن المقصود بالسلوك السياسي ليس فقط الفعل السياسي المباشر أو الغير المباشر وإنما أيضا الدوافع والمواقف التي تساهم في بناء التماثل والمطالب والرغبات السياسية وكذلك العقائد والقيم والأهداف".[١٢]

السلوك الانتخابي الإيجابي: فيه يتوجه الناخب للإدلاء برأيه من خلال عملية التصويت.

السلوك الانتخابي السلبي: وهو يتجلى في ظاهرة الامتناع عن التصويت وهو ما يعكس اللامبالاة (ثقافة سياسية هامشية) على حد تعبير " جابريل آلموند وباول. أو " ناخب متردد وهو الناخب الذي لم يحسم موقفه لصالح مرشح أو حزب محدد في الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية أو المحلية، وهؤلاء الناخبون هم عادة من ليس لديهم فكر أو عقيدة سياسية محددة، كما أنهم ممن لا يصوتون على نمط معين في الانتخابات المتوالية، وهم قد يصوتون لمرشحين متعددي الانتماءات الفكرية والحزبية"[١٣].

ظاهرة الأوراق الملغاة: يمكن النظر إلى اللا موقف موقفاً مهماً للنخب التي تدير العملية السياسية كما أنه يمكن تصنيفها ضمن ظاهرة الامتناع.

٢: اتجاه السلوك الانتخابي: من وجهة نظر المعرفية يعرف الاتجاه بأنه " تنظيم لمعارف ارتباطات موجبة أو سالبة ومن وجهة نظر الدافعية، فالاتجاه يمثل حالة من الاستعداد لاستثارة دوافع فيما يتصل بالموضوع، وهذا الاستعداد يتأثر بمعرفة الفرد وخبراته السابقة بالموضوع سلباً أو إيجاباً".[١٤]ويعرف الاتجاه على أنه" ميل نفسي يعبر عنه بتقييم لموضوع معين بدرجة أو بأخرى من التفصيل أو عدم التفصيل وهو يظهر في الاستجابات التقييمية المعرفية والوجدانية والسلوكية سواء كانت صريحة أم ضمنية" فمن خلال هذا التعريف تظهر أهمية الاتجاه فهو

يمكننا من فهم وتحليل السلوك الانتخابي للفرد فيرى الكثير من الباحثين ان اتجاه السلوك للفرد ينتج غالبا من محددين أساسين هما:[١٥]

أ-**الاتجاه الشخصي المستقر:** سرى هذا الاتجاه أن سلوك الفرد يتحدد بالرجوع إلى المواقف التي يمتلكها فهو يعرف الموقف" على أنه استعداد عقلي ونفسي منظم بواسطة الخبرة الشخصية والذي يمارس تأثير توجيهي ديناميكي على ردود أفعال الفرد نحو كل المواضيع والحالات التي ترتبط به"

وهو بدوره يتميز بخاصتين :

الاتجاه: يكون سلبي أو إيجابي والذي يستجيب لتأييد أو رفض، الانجذاب أو النفور .

الكثافة: لها علاقة بقيمة الموضوع في نفسية الفرد وتزداد كثافة الموقف كلما كان الموضوع أكثر قيمة في نظر الشخص.

ب-الحالة الظرفية المحيطة بالفرد:

يفصل هذا الاتجاه بين السلوك الفرد وموقفه وبالتالي إعطاء السلوك أبعاد اجتماعية واقتصادية تؤثر فموقف الفرد السياسي يتأثر بمجموعة الظروف الخارجية التي تحيط به لأنه ليس حرا كليا وإنما هو محكوم بسلسلة من القواعد الرسمية التي تشكل ما يسمى بالنظام الاجتماعي وعليه المتغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية كلها مفاتيح يمكن أن تعطينا فكرة واضحة عن مدى تأثر الاتجاه الانتخاب الفردي بهذه الظروف.

ومن هنا توصل دانيل لويس سيلر إلى توضيح أثر القوى الظرفية على الناخبين إذ يرى أنها تمارس تأثيرها على الناخبين المترددين والجدد فهي تنقسم إلى عوامل تحريض تمس المترددين وعوامل جدب المتعاطفين .حيث أقترح أربع حالات:[١٦]

الحالة الأولى: يكون فيها تأثير القوتين في اتجاه واحد وتسمى بانتخابات عادية.

الحالة الثانية: أن تكون قوة العوامل الظرفية أكبر وتسمى بانتخابات منحرفة.

الحالة الثالثة: أن يكون فيها أثر العوامل الظرفية لصالح العوامل البعيدة المدى وتسمى بانتخابات الإصلاح.

الحالة الرابعة: استمرار العوامل الظرفية في قوتها يؤدي إلى تغيرات في الأسس العامة وتسمى بانتخابات إعادة التراصف.

رزت ثلاثة اتجاهات نظرية رئيسة في تفسير سلوك التصويت الفردي للناخبين، هي: الاتجاه الاجتماعي، والاتجاه النفسي- الاجتماعي، والاتجاه الاقتصادي الذي يقوم على نظرية الخيار العقلاني. وفيما يلي توضح لها:[١٧]

ثالثا: نظريات تفسير السلوك التصويتي

أ-**الاتجاه الاجتماعي** : يركز الاتجاه الاجتماعي The Sociological Perspective على دراسة تأثير العوامل الاجتماعية في سلوك التصويت، ويرى أنها تؤدي الدور الرئيس في تحديد قرارات تصويت الناخب، وتمثل هذا الاتجاه الدراسات الرائدة في التصويت التي أصطلح على تسميتها" مدرسة كولومبيا" Colombia School . ويؤكد هذا الاتجاه على الدور الحاسم للمحيط الاجتماعي للناخب على قراره واختياراته الانتخابية.

وتؤكد دراسات الاتجاه الاجتماعي على أن الناخبين يصوتون بناءً على خيارات سياسية مسبقة، اكتسبوها متأثرين بانتمائهم لفئة اجتماعية، وتشكلت بتأثير ثلاثة عوامل أساسية هي: المكانة الاقتصادية- الاجتماعية، والانتماء الديني، ومكان الإقامة. وعليه، فتصويت الناخب وفق هذه الدراسات ليس عملاً أو قراراً شخصياً، وإنما بتأثر بالتماسك الاجتماعي ورؤية واختيارات الوحدة الاجتماعية التي ينتمي لها. وبذلك، يتميز سلوك التصويت الفردي بالاستقرار على المدى الطويل، نظراً إلى ثبات هذه العوامل الاجتماعية التي تؤثر فيه.

ب-الاتجاه النفسي- الاجتماعي: يركز الاتجاه النفسي – الاجتماعي The Psychosocial Perspective على دراسة تأثير " التحزب" Partisanship، أي الشعور النفسي- بالانتماء الحزبي، على قرارات تصويت الناخبين، ويرى أن ارتباط الناخب بهويته الحزبية هو ما يحكم اختياراته في التصويت. وتعرف دراسات هذا الاتجاه بمسمى " مدرسة ميتشيغان" Michigan School. يركز هذا الاتجاه على العوامل النفسية (أي مشاعر الناخب تجاه حزبه ومرشحيه) وكيف تؤثر على قراراته عند التصويت، أكثر من كونه يركز على العوامل الاجتماعية (وإن كانت الأخيرة تلعب دوراً في تشكيل ولائه الحزبي في البداية). ان الاتجاه النفسي- الاجتماعي يؤكد أن الناخبين يصوتون بشكل رئيس على أساس انتمائهم الحزبي، الذي يتشكل في مرحلة مبكرة من خلال العائلة والمحيط الاجتماعي، ويرى أن الناخبين المستقلين (الذين يفقدون الانتماء الحزبي) هم أقل مشاركة واهتماماً بالسياسة.

ج-الاتجاه الاقتصادي: نظرية الخيار العقلاني لسوك التصويت: تفسر – دراسات الاتجاه الاقتصادي The Economic Perspective سلوك التصويت بناء على نظرية الخيار العقلاني The Rational Choice Theory، التي ترى أن الحسابات العقلانية للمصلحة الذاتية تؤثر على قرارات تصويت الناخب. ويُعد أنتوني دوانز من أبرز رواد هذا الاتجاه، حيث أسس التحليل الاقتصادي للسياسة، وبلور تفسيراً اقتصادياً لعملية التصويت والانتخابات في كتاب بعنوان " نظرية اقتصادية في الديمقراطية". فوضع قواعد لسلوك الحكومة العقلانية، والمُشَكلة في النظام الديمقراطي من أحزاب عقلانية حاكمة ومتنافسة، وقواعد لسلوك الناخب العقلاني في تشبه القواعد المستخدمة في تفسير سلوك المنتجين والمستهلكين في النظرية الاقتصادية. وقد قدم نموذجاً تحليلياً لحسابات عقلانية التصويت أَلْهَمَ الأعمال التي تلته عن سلوك التصويت الفردي ومعدل المشاركة في الانتخابات.

٤-العوامل المؤثرة في السلوك التصويتي : في الغالب، يتأثر الاتجاه التصويتي للناخب بالعديد من العوامل، وتبعاً لذلك، تتعدد النظريات المُفسرة للسلوك الإنتخابي، كالنموذج البيئي، النموذج النفسي، النموذج العقلاني، مما يعني تباين السلوك الانتخابي النظريات المُفسرة للسلوك الانتخابي[١٨]

أ-الأنموذج البيئي: والذي حظيّ – كالمقاربة باهتمام العديد من الباحثين أمثال " اندريه سيغفريد، وموريس أغو لون، وفرانسوا فوغيل وليف لاكوست، ويعتبر " الأنموذج البيئي" هو الأول في تفسير السلوك الانتخابي.

ب-الأنموذج النفسي: تفترض هذه المقاربة أن التطورات والتحولات السريعة التي عرفها مجال تقنيات " سبر الآراء" في الاربعينيات من القرن الماضي قد ساهمت في إيجاد علاقة سببية ما بين الفرد وجماعة الانتماء، وتأثير ذلك في السلوك الانتخابي، ويذهب البعض إلى تسميتها" بالاتجاه البنائي" لأنه يحاول الكشف عن العلاقة بين البناء الفردي والبناء الجماعي. لذلك قام Lazarsfeld Paul مع فريق عمله بدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٤ حول تأثير الحملة الانتخابية في سلوك الناخبين وتوصلوا إلى أن الخيارات السياسية للناخبين تحددها الخصائص الاجتماعية والدين وليس وسائل الاعلام، فسلوك الناخب الأمريكي يحدده التقمص الحزبي الموروث كالارتباط بأحد الحزبين الكبيرين ثم بتطور الارتباط بفعل تأثير الوسط الاجتماعي للناخب فيتشكل سلوكه الانتخابي على المدى البعيد.

ج-الأنموذج العقلاني: إن الدافع وراء طرح هذا الأنموذج هو القصور الذي اكتنف النماذج السابقة في تفسيرها لتباين السلوك الانتخابي وفي سنوات السبعينيات بدأ يظهر توجه الناخبون في بحث الاختبارات الدقيقة وهذا التقييم عمل على بناء أنموذج جديد، انطلق من فكرة مفادها أن النمط الانتخابي دائماً عقلاني- يتم النظر إلى الساحة الانتخابية وفق السوق المحكوم بقواعد نفعية-، حيث أن كل مواطن يجري سلسلة من العمليات الذهنية المثالية يحدد من خلالها المكاسب والتكاليف ثم يقيم النتائج بمنظور برغامتي التي من شأنها أن تسفر عن خياره وسلوكه الانتخابي. وهناك صور عديدة حاولت تطوير هذا الانموذج منها دراسة انظوني داونز التي تركز أساساً على ظاهرة " التطهير الانتخابي " ، ولقد كان لتحليلاته الأثر البالغ في ولادة مفهوم " الناخب العقلاني أو الاستراتيجي" ، بحيث يقوم الناخب بتكييف صوته مع عروض السوق الانتخابي، إضافة إلى تحليلات كرامر الذي درس سلوك الناخب الأمريكي، وخلص أن الناخب يصوت لمن يحسن من وضعه السوسيو- اقتصادي، وأكد كل من " هاملوايت وكايتز وهمفري مفهوم " الناخب المستهلك " وفق دراسة لستة انتخابات متتالية في بريطانيا، وخلصوا أن اللإستقرار في التصويت " قاعدة " وليس " إستثناء" حيث اكتشفوا أن ٧٠% من المقترعين يغيرون تصويتهم وفقاً لحسابات عقلانية مرتبطة بعروض السوق الانتخابي للأحزاب بعيد عن الانتماءات الإيديولوجية، وهذا ما يجعل النموذج الاستراتيجي متأثراً بالنظرية الاقتصادية القائمة على إحداثيتي الربح والخسارة.

رابعاً: الاتجاهات التصويتية لمواطني كردستان

تشير الادبيات العلمية في مجال السلوك السياسي إلى وجود كم هائل من النظريات السياسية التي تحاول تفسير السلوك الانتخابي، وعلى الرغم من هذه الكثرة يصرح الباحثون في العلوم السياسية بقصور هذه النظريات، ويعزون ذلك القصور إلى صعوبة الإلمام بكل المتغيرات التفسيرية للسلوك الانتخابي[١٩]وهذا ما يمكن ملاحظته عند البحث في الاتجاه التصويتي لمواطني كردستان. وعليه، سنحاول دراسته على وفق الواقع العراقي ومنه إقليم كردستان.

أجريت الانتخابات لعضوية الجمعية الوطنية العراقية في ٣٠ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥، وأظهرت عملية التصويت وجود اتجاهات واضحة لا جدال بشأنها؛ لعل أهمها الارتفاع الكبير في نسبة المشاركة في المناطق

الكردية والشيعية، والتي بلغت ٨٠% في المناطق الشيعية، ومعدلا مدهشاً أيضاً هو ٩٠% في كردستان. وفي المقابل، كان مدى الانخفاض في نسبة المشاركة في المناطق السنية مدهشاً أيضاً؛ إذ لم تتعد تلك النسبة ١٠% في الموصل، وربما كان معظمهم من الأكراد. وينطبق الأمر نفسه على كل من تكريت وبعقوبة والرمادي (التي بلغ عدد الناخبين فيها ٣٠٠ ناخب فقط) والفلوجة، وحتى بعض مناطق بغداد. وأصبحت الطائفية التي تتسم بها الحياة السياسية العراقية مقننة من خلال نتائج الانتخابات. فقد أدلى الناخبون بأصواتهم إما بوصفهم شيعة أو أكراداً، فيما امتنع السنة عن التصويت.[٢٠] ومنذ أول انتخابات برلمانية في العراق بعد العام ٢٠٠٣، بنيَّ السلوك التصويتي للناخب العراقي عموماً، والكردي على وجه الخصوص على أسس منها:

١- الاثنية

٢- المناطقية

٣- القومية: وعلاوة على ذلك، وجدت الأمم في غياب الدولة، كما هو حال كردستان اليوم.[٢١]

٤- الطائفية

وأدت الأحزاب السياسية دوراً رئيساً في تكريس هذه الأسس في دعاياتها الانتخابية التي تناقضت أحياناً مع برامجها الانتخابية، لبعض من تلك الأحزاب التي لها برامج حزبية واضحة. ولذلك يلاحظ أن الاتجاه التصويتي للمواطن الكردي عموما، يتميز بمستويين هما:

أولا: المستوى الوطني السلوك التصويتي قومي الطابع.

ثانياً: على مستوى الإقليم السلوك التصويتي مناطقي- اثني الطابع.

ويُعد المستوى الأول، هو الطابع المميز للاتجاه التصويتي لمواطني كردستان في الانتخابات البرلمانية العراقية، بينما يتمظهر المستوى الثاني في الانتخابات البرلمانية على مستوى انتخابات الاقليم، والأول أكثر تماسكاً من الثاني فيما يتعلق بالاتجاه التصويتي لمواطني إقليم كردستان، بينما يتميز الاتجاه الثاني بالتقلبات التي يشهدها الإقليم، بسبب المشكلات والتحديات التي تعترض استمرار هذا الاتجاه من بينها:

١- طبيعة النظام السياسي في كردستان الذي يتميز بسمات منها الاتية:[٢٢]

أ-عدم وجود دستور: انعدام وجود وثيقة دستورية في الإقليم (يوجد مسودة للدستور لم تكتمل الإجراءات والخطوات اللازمة بشأنها) تحدد بوضوح طبيعة العلاقة بين المواطنين والسلطات.

ب_ الصلاحيات الواسعة لرئيس الإقليم: تكرس الصلاحيات الواسعة لرئيس الإقليم هيمنة مؤسسة الرئاسة على باقي السلطات. وقد نصت المادة (٦٠)[٢٣] من مسودة الدستور على " أن رئيس إقليم كوردستان هو الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية والقائد العام لقوات البيشمركة (حرس الإقليم) ويمثل شعب الاقليم وينوب عنه في المناسبات الوطنية والقومية، ويتولى التنسيق بين السلطات الاتحادية وسلطات الإقليم".

ج- الصراع على السلطة وظهور ائتلافات حزبية هشة: يتميز النظام السياسي في الإقليم بالصراع المستمر بين الحزبين الرئيسين (الاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني) على السلطة، ورغم الاتفاقات

السياسية بينهما على تشكيل حكومات توافق، لكن خلافاتهما المستمرة والمتواصلة صبغت الإقليم بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

د_ انعدام تداول السلطة: وفقا لمسودة الدستور الذي لم يصادق عليه حتى الوقت الحاضر، تكون مدة رئاسة الإقليم أربع سنوات تمدد لمرة واحدة فقط، أي يجوز لرئيس الإقليم تولي المنصب لمدة ثمانية أعوام فقط. وقد أتم رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني مدته الدستورية في عام (٢٠١٣) إلا أنه رفض التخلي عن رئاسة الإقليم بعد اتفاق أعضاء البرلمان من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني على تمديد مدة رئاسته سنتان حتى عام (٢٠١٥). وما ذكر في أعلاه يتناقض كلياً مع توصيف النظام السياسي الذي نصت عليه مسودة، حيثُ نصت المادة الأولى منه على الاتي:" كوردستان – العراق إقليم ضمن دولة العراق الاتحادية نظامه السياسي برلماني جمهوري ديمقراطي يعتمد التعددية السياسية ومبدأ الفصل بين السلطات وتداول السلطة سلمياً عن طريق الانتخابات العامة المباشرة السرية والدورية".[٢٤]

٢- الصراع على السلطة وانعكاساته على الاتجاه التصويتي

لقد جلب عام ٢٠٠٣ معه وحدة الهدف بين الأحزاب الكردية في العراق. فقد استفادت من علاقاتها القائمة منذ زمن بعيد مع الولايات المتحدة وبريطانيا، وهما الجهتان الرئيسيتان اللتان فرضتا منطقة حظر الطيران في أعقاب "حرب الخليج" الأولى وأكبر مناصرتين لتغيير النظام في عام ٢٠٠٣. وعلى الرغم من استمرار الخلافات، أجرت الأحزاب الكردية محادثاتها بانسجام تام في بغداد، خاصة في السنوات الأولى التي أعقبت الغزو. فقد عملت على تكريس سلطاتها وحقوقها الجديدة في دستور العراق لعام ٢٠٠٥، الذي اعترف بكردستان كإقليم رسمي ومنح "حكومة إقليم كردستان "سلطة الحكم بشكل مستقل إلى حد كبير عن بغداد. كما دعمت الأحزاب الكردية بالكامل الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٥، ونتيجة لهذه الجهود، اكتسبت نفوذاً كبيراً داخل الدولة العراقية. ويشكل الأعضاء الأكراد في مجلس النواب كتلة مهمة غالباً ما تؤدي إلى قيام الحكومات أو إسقاطها وسن التشريعات أو إبطالها. وفي نظام المحاصصة –الممارسة غير الرسمية بل المستمرة للتقسيم العرقي والطائفي للمناصب العليا – لم يحظَ العراق برؤساء أكراد إلا اعتباراً من عام ٢٠٠٦، وشغل الأكراد في بعض الأحيان مناصب نواب رئيس مجلس النواب وتولّوا حقائب وزارية رئيسية مثل المالية والشؤون الخارجية[٢٥].

يُعد حزبا الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني أبرز الأحزاب السياسية الكردية، وتميزت علاقة الحزبين بالتوتر والصراع ليس السياسي فقط بل وصلت تلك العلاقة المتوترة إلى حد الاقتتال.[٢٦] عرف المجال الكردي بروزا وهيمنة لقوة سياسية على حساب القوى الأخرى. ففي المجال الكردي، تفوق الحزب الديمقراطي الكردستاني (بزعامة رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني) تفوقاً كبيراً على أقرب منافسيه؛ إذ حصل على ٣٣ مقعداً، في حين حصل غريمه التقليدي وأقرب منافسيه، الاتحاد الوطني الكردستاني على ١٦ مقعداً.[٢٧]

وكانت المركزية الكردية هي حاكمة السلوك الانتخابي الكردي منذ عام ٢٠٠٥، لكن مع استقرار واقع السلطة في بغداد، ومع فشل تجربة الاستفتاء، وتغيرات الأوضاع الإقليمية والدولية، فإن نوعا من الابتعاد، ولو قليلاً عن هذه المركزية، بدا واضحاً من خلال الاقتناع بأن حل المشكلات يأتي من خلال بغداد، وهذا هو منطق معظم

الأحزاب الكردية في الوقت الراهن.[٢٨] فلقد اختبر استفتاء الاستقلال لعام ٢٠١٧، الذي دعا إليه رئيس الإقليم آنذاك مسعود بارزاني، الأصول العسكرية والاقتصادية لـ "إقليم كردستان". ولم يكن بإمكان المجتمع الدولي ولا جيران "إقليم كردستان" تحمّل إعادة رسم حدود الشرق الأوسط، ولم تكن "حكومة الإقليم "مستعدة لتحمل التكاليف الاقتصادية والسياسية لجهدها الرامي إلى الانفصال عن العراق. وكلّف الاستفتاء وعواقبه "حكومة الإقليم "المكاسب التي حققتها في أعقاب غزو تنظيم داعش الارهابي في عام ٢٠١٤، والتي شملت كركوك وحقولها النفطية، التي استعادها الجيش العراقي والحشد الشعبي بعد مواجهة مسلحة مع "البيشمركة[٢٩] ."

يكاد يكون المشهد الانتخابي في كردستان غير متجانس بصورة أكثر من ذي قبل مع بعض الاستثناءات. فالحزب الديمقراطي الكردستاني مازال قوياً، وقد مد رقعته الانتخابية إلى محافظات خارج إقليم كردستان، مثل الأنبار وكربلاء. ويليه الاتحاد الوطني الذي دخل في تحالف مع حركة "كوران" لخوض الانتخابات باسم "تحالف كردستان"، حيث تم اختيار قوباد الطالباني رئيساً للقائمة، وهو النجل الأصغر للرئيس العراقي الراحل جلال الطالباني، ونائب رئيس حكومة إقليم كردستان، وثمة اتفاق غير رسمي بين " الاتحاد الوطني الكردستاني" و" الاتحاد الإسلامي" (بقيادة صالح الدين بهاء الدين) و"جماعة العدل الكردستانية" (بقيادة علي بابير)، على دعم مرشحي بعضهم بعضا في مختلف الدوائر الانتخابية. والواقع أن الشارع الكردي، ولا سيما في معاقل الحزبين الرئيسين، ربما سيشهد إقبالاً أقل على المشاركة في التصويت؛ بسبب حالة الحنق واليأس السياسي والاقتصادي الذي ألمّ بفئات كثيرة، فضلاً عن فشل تجربة الاستفتاء السابقة[٣٠].

٣- النظام الانتخابي

جرت أول انتخابات برلمانية في إقليم كردستان عام ١٩٩٢ وفقاً لقانون الانتخابات الذي سميّ بـ " قانون انتخاب المجلس الوطني الكردستاني" رقم (١) الصادر من قبل الجبهة الكردستانية في ٨ نيسان ١٩٩٢، والذي تسبب بفوز الحزبين الرئيسيين، وإخفاق سائر الأحزاب؛ بسبب عتبة الـ (٧%) التي وضعها القانون الذي تضمن (٦١) مادة، وُزِعت على (٧) أبواب؛ أوضحت الآليات ومشاركة الأحزاب في الانتخابات والاقتراع وكيفية توزيع الأصوات على المرشحين، وتحويلها إلى مقاعد، فضلاً عن تحديد طبيعة الجرائم الانتخابية وعقوباتها. وللتخفيف من حدة النسبية والتعددية الحزبية وضع القانون حاجزاً انتخابياً هو (٧%)؛ إذ لا بدّ من تجاوزه للحصول على مقاعد، واختلفت الآراء بشأنه حينها، إذ عدَّه المؤيّدون وسيلةً مناسبةً لتقنين المشاركة الحزبية، أما المعترضون فقد أشكلوا على الحاجز الانتخابي؛ لاعتقادهم أنه قد يحول دون وصول الأحزاب الصغيرة والناشئة إلى برلمان كردستان الذي يفوز أعضاؤه عن طريق التمثيل النسبي الذي يجري وفقاً للنظام الانتخابي الذي ما زال يُعد إقليم كردستان دائرة انتخابية واحدة، مع التعديلات المتكررة التي جرت عليه.[٣١]

كان السلوك الانتخابي للناخب الكردي في انتخابات تموز/ يوليو ٢٠٠٩، خاصة في محافظة السليمانية؛ ايذاناً بكسر حاجز الخوف والرهبة الذي كان مخيماً على الأجواء السياسية في الإقليم؛ وذلك بسبب تراكم الاقتتال الداخلي، وكثرة الصراعات الداخلية.[٣٢] وبشكل عام، تدهورت سمعة "حكومة إقليم كردستان "من ناحية تقدير

الديمقراطية وحقوق الإنسان في السنوات منذ عام ٢٠٠٣. وبسبب الحرب الأهلية والانقسامات الداخلية في تسعينيات القرن الماضي، لم تُجرَ الانتخابات الثانية لمجلس النواب في الإقليم إلا بحلول عام ٢٠٠٥، أي بعد ١٣ عاماً من الانتخابات الأولى. ولم تُجرَ الانتخابات اللاحقة إلا بعد تأخيرات كبيرة .وأصبح الفوز الانتخابي والسلطة غير منسجمين بشكل متزايد في الإقليم .فعندما فاز حزب "كوران" المعارض غير المسلح بالمرتبة الثانية في انتخابات عام ٢٠٠٩، بحصوله على أصوات أكثر من تلك التي حصل عليها» الاتحاد الوطني الكردستاني«، لم يسمح الحزبان الحاكمان لحزب "كوران" بمشاركتهما السلطة. وعلى الرغم من انتهاء ولاية الرئيس مسعود بارزاني في عام ٢٠١٥، إلا أنه لم يترك منصبه إلا في عام ٢٠١٧، مما أدى فعلياً إلى إغلاق مجلس النواب الكردي لمدة عامين من أجل تمديد فترة ولايته. فلا عجب في أن نسبة المشاركة في الانتخابات الكردية تشهد تراجعاً مطرداً[٣٣].

خامسا: احتمالات تغيّر الاتجاه التصويتي لصالح أحزاب المعارضة

لدى حكومة إقليم كردستان ثلاث جبهات معارضة متميزة يملك كل منها مجموعة فريدة من القيود:[٣٤]

١- " الجيل الجديد " الذي يترأسه شاسوار عبد الواحد كحزب المعارضة الأثر شعبية وتنظيماً في حكومة إقليم كردستان. حصل هذا الحزب الناشئ على أربعة مقاعد في الانتخابات النيابية العراقية لعام ٢٠١٨ وبحلول عام ٢٠٢١ فاز بتسعة مقاعد. وتجدر الإشارة إلى أن " الجيل الجديد" كان الحزب الكردي الوحيد الذي شهد زيادة كبيرة في الأصوات خلال تلك الانتخابات في حين شهد الحزبان الحاكمان المهيمنان تراجعاً كبيراً في الأصوات، كما خلّف الحزب تأثيراً ملحوظاً في مشاركته الأولى في الانتخابات النيابية في كردستان عام ٢٠١٨ بحيث حصد ثمانية مقاعد.

٢- يشكل الحزبان الاسلاميان " الاتحاد الإسلامي الكردستاني" و" جماعة العدل الكوردستانية" جبهة معارضة أخرى في إقليم كردستان. في انتخابات عام ٢٠١٨ حصل الحزبان معاً على ١٢ في المئة من الأصوات، فحصلت" جماعة العدل الكوردستانية" على سبعة مقاعد، و" الاتحاد الإسلامي الكردستاني" على خمسة على الرغم من انخراطهما النشط في السياسة على مدى عقود لم يتمكن الحزبان الإسلاميان قط من تجاوز عتبة ١٥ في المئة من الأصوات وقد برزا كقوتين معارضتين لـ " " الحزب الديمقراطي الكردستاني" و " الاتحاد الوطني الكردستاني" بعد عام ٢٠٠٩ بالتزامن مع تأسيس " حركة التغيير" التي أصبحت حزب المعارضة الأبرز في الإقليم.

٣- أما الجبهة الثالثة فهي في طور التشكل وتطمح إلى إنهاء حكم " الحزب الديمقراطي الكردستاني" و" الاتحاد الوطني الكردستاني" الذي دام ثلاثة عقود، وانخرط قادة " حركة التغيير" السابقون في نقاشات مكثفة على مدى عدة أشهر سواء على المستوى الداخلي أو مع شخصيات معارضة أخرى لإنشاء تحالف لا يشكل خلفاً للحزب فحسب بل يتعلم أيضاً من أخطائه. شكلت " حركة التغيير " التي أسسها في عام ٢٠٠٩ نوشيروان مصطفى وهو سياسي محنك في البداية تحدياً صعباً أمام الاحتكار الثنائي لـ " الحزب الديمقراطي الكردستاني" و " الاتحاد الوطني الكردستاني". فخلال خوض " حركة التغيير" غمار الانتخابات للمرة الأولى حققت إنجازاً لافتاً من خلال الفوز بربع المقاعد في برلمان كردستان ما عزز مكانته كثاني أكبر حزب في الإقليم، لكن خلافات "

حركة التغيير" الداخلية ومشاركتها في الحكومة ووفاة مؤسسها والتغييرات في قيادتها أدت إلى خسارته ٩٥ في المئة من أصواته في الانتخابات العراقية لعام ٢٠٢١.

ويعمل الآن الأفراد الذين تركوا " حركة التغيير" في السنوات الأخيرة بجد من أجل قيادة حزب معارضة شعبي آخر بحيث يتواصلون مع السياسيين والناشطين المعارضين الآخرين لإنشاء جبهة سياسية متماسكة وتشمل الشخصيات الجديرة بالذكر التي يحتمل أن تنضم إلى هذه المبادرة رئيس برلمان كردستان السابق يوسف محمد علي وعلي حمه صالح الذي يعتبر على نطاق واسع أحد أكثر المشرعين شعبية في تاريخ برلمان كردستان وعبد الله ملا نوري وهو نائب سابق آخر والمؤسس المشارك في " حركة التغيير " عثمان حاجي محمود السياسي الكردي المخضرم ووزير الداخلية السابق في حكومة إقليم كردستان ومسعود عبد الخالق الناشط السياسي الكردي والكاتب المقيم في أربيل.

في البداية ترشح أعضاء " حركة التغيير" على أساس برنامج يدعو إلى تغيير شامل في النظام السياسي لحكومة إقليم كردستان، حيث عارضت الفساد وحكم العائلة وطرح نفسها كبديل لـ " الحزب الديمقراطي الكردستاني" و " الاتحاد الوطني الكردستاني". لكن الحزب حوّل تركيزه ليصب اليوم على إصلاحات محدودة داخل الإدارة الحالية، وفي حين أنه لا يسلط الضوء بشكل بارز على قضايا محددة متعلقة بالسياسات يشير تطور " حركة التغيير" إلى خروجها عن أجندتها الأولية القائمة على التغيير الجذري لتتبنى نهجاً أكثر واقعية تتمحور حول الإصلاحات الداخلية. وتجدر الإشارة إلى أن الإخفاقات في النهج الأولي كلفت الحركة غاليا في الانتخابات الأخيرة.[٣٥]

تتأثر علاقة الاتحاد بحركة التغيير بدعوة الأخيرة إلى تغيير النظام السياسي في كردستان وليس الوجوه فقط، إذ وصفت قيادة الحزبين في الإقليم بالشمولية لاحتكارها السلطة ومنع الأحزاب الأخرى من المشاركة الفعلية فلا بد من إصلاحها، وأن الحركة جاءت من أجل تحقيق العدالة والتخلص من شمولية الحزبين التي انتهت إلى الفردية.[٣٦]

ثمة اتفاق غير رسمي بين " الاتحاد الوطني الكردستاني" و" الاتحاد الإسلامي" (بقيادة صلاح الدين بهاء الدين)و" جماعة العدل الكردستانية" (بقيادة علي بابير)، على دعم مرشحي بعضهم بعضاً في مختلف الدوائر الانتخابية. والواقع أن الشارع الكردي، ولا سيما في معاقل الحزبين الرئيسين، ربما سيشهد إقبالاً أقل على المشاركة في التصويت؛ بسبب حالة الحنق واليأس السياسي والاقتصادي الذي ألمّ بفئات كثيرة، فضلاً عن فشل تجربة الاستفتاء السابقة . على الرغم من أن الأحزاب الكردية ستواجه في كركوك المهمة نشاطاً منافساً أقوى من التركمان والقوى العربية، فإن التركمان هذه المرة جمعوا أكثر أطرافهم المشتتة، وذلك أول مرة منذ عام ٢٠٠٥، في قائمة كبرى هي " الجبهة التركمانية العراقية"، ما قد يحقق لهم اختراقات انتخابية[٣٧].

يبدو المشهد الانتخابي الكردي أكثر وضوحاً من سابقيه، فهو ينقسم بين الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة مسعود البرزاني الذي يهيمن على مقاعد أربيل ودهوك والمقاعد الكردية في نينوى. وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة عائلة الطالباني والذي يهيمن على أغلب مقاعد السليمانية وأغلب المقاعد الكردية في كركوك وديالي. وتأتي في المركز الثالث حركة التغيير الكردية التي أصبحت منافساً فعلياً لحزب الاتحاد الوطني في

السليمانية إلا أن قوته تراجعت بعد وفاة زعيمه أنو شيروان مصطفى، ثم تأتي حركة الجيل الصاعد بزعامة شيسوار عبد الواحد، ثم حزب الجماعة الإسلامية فضلاً عن حزب الاتحاد الإسلامي الكردستاني. وعلى العموم، لا يُتوقع أن تجري عملية تغيير كبيرة في المشهد الانتخابي الكردي، حيث تدخل هذه الأحزاب الانتخابات منفردة دون تكتل كما حدث في الانتخابات الماضية[٣٨].

لم تطرأ تحولات كبيرة على طبيعة خريطة القوى الكردستانية الانتخابية في العراق، يكاد يكون المشهد الانتخابي في كردستان غير متجانس بصورة أكثر من ذي قبل مع بعض الاستثناءات. فالحزب الديمقراطي الكردستاني ما زال قوياً، وقد مدّ رقعته الانتخابية إلى محافظات خارج إقليم كردستان، مثل الأنبار وكربلاء. ويليه الاتحاد الوطني الذي دخل في تحالف مع حركة "كوران" لخوض الانتخابات باسم " تحالف كردستان"، حيث تم اختيار قوباد الطالباني رئيسا للقائمة، وهو النجل الأصغر للرئيس العراقي الراحل جلال الطالباني، ونائب رئيس حكومة إقليم كردستان. [٣٩]

الخاتمة

على الرغم مما حصل من تقدم في مجال العلوم السياسية بدراسة السلوك التصويتي للناخب، والبحث في تفسير الاتجاه الذي يسلكه الناخب، إلا ما تم التوصل اليه من خلال البحث هو أن النظريات المُفسرة للاتجاه التصويتي تظلع عاجزة عن تفسير ذلك الاتجاه بسبب خصوصية البلدان والعوامل المؤثرة في الاتجاه التصويتي للناخب.

ومن خلال البحث تم التعرف على ان هناك مستويين للاتجاه التصويتي للناخب الكردي احدهما ويتميز بالثبات النسبي بسبب النزعة القومية التي تحكم السلوك الانتخابي للناخب الكردي في الانتخابات البرلمانية العامة، وهو ما تم ملاحظته منذ أول انتخابات برلمانية حصلت في العراق منذ العام ٢٠٠٥، بينما يتمثل المستوى الثاني بالتغيّر الواضح نتيجة للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحاصلة في الإقليم، وهي بشكل عام لا تتميز بالثبات وتحكمها اعتبارات عديدة أهمها الحراك السياسي بسبب هيمنة حزبين رئسيين على الحياة السياسية في إقليم كردستان، واحتمالات ظهور أحزاب جديدة تنافس الحزبين الرئيسيين، وهو مابدا واضحاً منذ العام ٢٠١٠، بعد ظهور حركة التغيير، وبسبب هيمنة الحزبين على الحياة السياسية، وبالرغم من قوة حركة التغيير إلا أن طروحتها الجذرية في التغيير لم تسمح لها بالاستمرار، وفشلت في أن تكون متغيراً رئيساً في تغيير الحياة السياسية في كردستان. لم يعف ذلك من ظهور أحزاب وتكتلات جديدة أخذت حيزاً مهماً وعبرت عن اتجاه تصويتي جديد بظهور حركة الجيل الجديد. وهذا الحراك سيستمر في مسعاه، وغالباً سيؤثر في الاتجاه التصويتي للناخب الكردي، ربما ليس على المدى القصير، وإنما على المدى المتوسط.

نتائج الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان ويلاحظ من خلالها التغيرات التي طرأت على الاتجاه التصويتي لمواطني إقليم كردستان.

١- انتخابات أيار ١٩٩٢ فوز الحزبين الكرديين الرئيسيين بجميع المقاعد بسبب الحاجز الانتخابي الذي وضع حينها إذ حصل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني على (١٠٠) مقعد لكل منهما (٥٠) مقعداً، وذهبت (٥) مقاعد لسائر الأحزاب.

٢- في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ جرت الدورة الثانية لانتخاب المجلس الوطني الكردستاني بالتزامن مع انتخابات الجمعية الوطنية- وهي اول انتخابات يشهدها العراق بعد ٢٠٠٣-، وتنافس (١٣) كياناً سياسياً في انتخابات برلمان كردستان بمشاركة أكثر من (مليون و٧٠٠ ألف) ناخب مسجل في محافظات الإقليم. وشهدت هذه الدورة زيادة عد أعضاء برلمان إقليم كردستان من (١٠٥) إلى (١١١)، وحازت ثلاث قوائم انتخابية على جميع الأصوات وكما مبين في الجدول الاتي:

التسلسل	اسم القائمة	عدد الاصوات	عدد المقاعد
١	القائمة الوطنية الديمقراطية الكردستانية	١٥٧٠٦٦٣	١٠٤
٢	الجماعة الإسلامية في كردستان العراق	٨٥٢٣٧	٦
٣	قائمة الكادحين والمستقلين	٢٠٥٨٥	١

نقلا عن: عبد العزيز عليوي العيساويّ، انتخابات إقليم كردستان: سيناريوهات عديدة أبرزها التأجيل، (سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٢، ص ٤.

٣- في تموز ٢٠٠٩ جرت الانتخابات الثالثة في إقليم كردستان بمشاركة (٢٤) قائمة انتخابية تمكنت (١١) منها من الحصول على مقاعد، إذ حصلت القائمة الكردستانية على (٥٩) مقعداً تلتها قائمة حركة التغيير ثم سائر القوائم الانتخابية.

٤- أما الدورة الرابعة فقد جرت عام ٢٠١٣ بمشاركة (٣١) قائمة انتخابية تمكنت (١٧) منها من الحصول على مقاعد، إذ تصدر الحزب الديمقراطي الكردستاني النتائج بـ (٣٨) مقعداً، ثم حركة التغيير فالاتحاد الوطني الكردستاني ثالثاً.

أبرز الأحزاب الفائزة في انتخابات برلمان كردستان ٢٠١٣

التسلسل	اسم القائمة	عدد الأصوات	عدد المقاعد
١	الحزب الديمقراطي الكردستاني	٧٤٣٩٨٤	٣٨
٢	حركة التغيير	٤٧٦٧٣٦	٢٤
٣	الاتحاد الوطني الكردستاني	٣٥٠٥٠٠	١٨

المصدر: عبد العزيز عليوي العيساويّ، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

٥- وجرت انتخابات الدورة الخامسة في أيلول ٢٠١٨ بمشاركة (٢٩) قائمة انتخابية تمكن (١٦) منها من الحصول على مقاعد. منها (٤٥) مقعداً للحزب الديمقراطي الكردستاني، و(٢١) مقعداً للاتحاد الوطني الكردستاني، و(١٢) مقعداً لحركة التغيير، و(٨) لحراك الجيل الجديد، و(٧) للجماعة الإسلامية، و(٥) لقائمة نحو الإصلاح، ومقعد واحد لكل من قائمة سردم والحزب الشيوعي، و(١١) مقعداً للأقليات.

الهوامش

[١] حسن مصطفى البحري، الانتخاب كوسيلة لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية، ط٢، ، جامعة دمشق، ٢٠١٦، ص ٧.

[٢] نقلاً عن: كمال دلباز، الأصول الفلسفية للنظم الانتخابية والسلوك الانتخابي: دراسة في المفاهيم والأشكال والنماذج، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد (٦)، جامعة ابن خلدون- تيارت، الجزائر، آيار/ ماي، ٢٠١٧، ص٥١٣.

٣ ماجدة شاكر مهدي وخلدون جبار عبود، الانتخابات في العراق (الانتخابات البرلمانية٢٠١٤و٢٠١٨ نموذجاً): دراسة ميدانية في مدينة بغداد، مجلة الآداب(ملحق)، العدد (١٣٢)، آذار/ مارس ٢٠٢٠، ص٣٣٤.

٤ باسم محمد عريان شهاب وسنبل عبد الجبار احمد عباس، النظام الانتخابي في التجربة العراقية في ضوء قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠، حولية المنتدى، العدد (٤٩)، كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٢، ص٢٨٩.

٥ ماجدة شاكر مهدي وخلدون جبار عبود، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٥.

٦ غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغيّر، ترجمة عفاف البطاينة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥، ص٩١.

٧ عبد الفتاح حسين العدوي، الديمقراطية وفكرة الدولة، وكالة الصحافة العربية(ناشرون)، الجيزة- مصر، ٢٠١٩، ص٩.

٨ غيورغ سورنسن، مصدر سبق ذكره، ص٩٨-٩٩.

٩ ماجدة شاكر مهدي وخلدون جبار عبود، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٥.

١٠ طلال حامد خليل، نظريات السلوك الانتخابي واستقراء المؤثرات السلوكية للناخب العراقي في ضوء انتخابات ٢٠٠٥و٢٠١٠، مجلة العلوم القانونية والسياسية، (عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الدولي الثالث)، ٢٠١٧، ص١٣٥-١٣٦.

١١ كمال دلباز، مصدر سبق ذكره، ص٥٢٣-٥٢٤.

١٢ عمر دراوي، محددات السلوك الانتخابي للمجتمعات المحلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، ٢٠١٨-٢٠١٩، ص١٨.

١٣ عمرو هاشم ربيع (محررا)، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الانتخابية والبرلمانية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٢٧١.

١٤ الاتجاهات: مفهوم، أهمية، أنواع، مكونات، نظريات واستراتيجيات تدريس، على الرابط:
https://tarbiyaa.com/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%aa%d8%ac%d8%a7%d9%87%d8%a7%d8%aa-%d9%85%d9%81%d9%87%d9%88%d9%85%d8%8c-%d8%a3%d9%8

١٥ عمر دراوي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠-٢١.

١٦ نقلا عن: عمر دراوي، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

١٧ وليد بن نايف السديري، العقلانية في سلوك التصويت الانتخابي، (دراسات استراتيجية١٧١)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٢، ص ص١٦- ٢٤.

١٨ كمال دلباز، مصدر سبق ذكره، ص٥٢٤-٥٢٥.

وللمزيد من التفاصيل عن النماذج الاجتماعية والنفسية لتفسير الأنماط الانتخابية ينظر:

سمير بارة وسلمى ليمام، النماذج الانتخابية: نحو مقاربة ميدانية لتحليل الأنماط الانتخابية في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، (عدد خاص)، الجزائر، نيسان/ أبريل ٢٠١١، ص١٩٥-٢٠٠.

١٩ شاعة محمد، التحليل العلمي للسلوك الانتخابي: مدخل مفاهيمي ونظري، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد الأول، العدد (٩)، الجزائر، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦، ص٤٤.

٢٠ جاريث ستانسفيلد، العراق: الشعب والتاريخ والسياسة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (دراسات مترجمة ٣١)، أبو ظبي، ٢٠٠٩، ص ٢٠١.

٢١ ستيفن جروزبي، القومية، ترجمة محمد إبراهيم الجندي ومحمد عبد الرحمن إسماعيل، هنداوي، المملكة المتحدة، ٢٠١٥، ص٢٧.

٢٢ سكالا حسين حمه أمين وئاريان رؤوف عزيز، النظام السياسي الهجين حالة إقليم كوردستان العراق، مجلة جامعة كرميان، السنة (٨)، العدد (١)، السليمانية، ٢٠٢١، ص١٧٩-١٨٠.

٢٣ ينظر نص مسودة دستور إقليم كوردستان، ص١٤.

على الرابط https://presidency.gov.krd/krp/docs/KRConstitution-ar.pdf

٢٤ ينظر: مشروع دستور إقليم كوردستان- العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٢.

٢٥ بلال وهاب، صعود القوة الكردية وسقوطها في العراق،، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ٢٠٢٣، ص١.

٢٦ فاتن محمد رزاق الخفاجي، التسامح في فكر الأحزاب العراقية المعاصرة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (السلسلة الجامعية)، دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٣، ص٤٥٧.

٢٧وحدة الدراسات السياسية، انتخابات العراق النيابية المبكرة: هل تتجه البلاد نحو حكومة أغلبية سياسية، (سلسلة تقدير موقف)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١، ص ٤.

٢٨ عبد الجبار السعيدي، خريطة القوى السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية العراقية٢٠٢١، (سلسلة تقييم حالة)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١، ص٦.

٢٩ بلال وهاب، مصدر سبق ذكره، ص٥.

٣٠ عبد الجبار السعيدي، مصدر سبق ذكره، ص٦-٧.

٣١ عبد العزيز عليوي العيساويّ، انتخابات إقليم كردستان: سيناريوهات عديدة أبرزها التأجيل، (سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٢، ص ٥.

٣٢ رشيد عمارة الزيدي ويوسف محمد صادق، المعارضة السياسية في إقليم كردستان- العراق (النشأة والمستقبل)، (دراسة)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة- قطر، نيسان/ أبريل ٢٠١٢، ص٣٩.

٣٣ بلال وهاب، مصدر سبق ذكره، ص٤.

٣٤ رينوار نجم، تجديد أحزاب المعارضة في حكومة إقليم كردستان استعداداً للانتخابات النيابية عام ٢٠٢٤، (تحليل السياسات)، منتدى فكرة، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، واشنطن، ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤، ص١.

٣٥ رينوار نجم، مصدر سبق ذكره،ص٢.

٣٦ فاتن محمد رزاق الخفاجي، مصدر سبق ذكره، ص٤٥٨.

٣٧ عبد الجبار السعيدي، مصدر سبق ذكره، ص٦-٧.

٣٨ باسل حسين، المشهد الانتخابي العراقي ومسارات ما بعد التأجيل، (ورقات تحليلية)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠٢١، ص٦-٧.

٣٩ عبد الجبار السعيدي، مصدر سبق ذكره، ص٦.

المصادر المراجع:

١. حسن مصطفى البحري، الانتخاب كوسيلة لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية، ط٢، كلية الحقوق، جامعة دمشق، ٢٠١٦.
٢. كمال دلباز، الأصول الفلسفية للنظم الانتخابية والسلوك الانتخابي: دراسة في المفاهيم والأشكال والنماذج، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد (٦)، جامعة ابن خلدون- تيارت، الجزائر، آيار/ ماي، ٢٠١٧.
٣. ماجدة شاكر مهدي وخلدون جبار عبود، الانتخابات في العراق (الانتخابات البرلمانية٢٠١٤و٢٠١٨ نموذجاً): دراسة ميدانية في مدينة بغداد، مجلة الآداب(ملحق)، العدد (١٣٢)، آذار/ مارس ٢٠٢٠.
٤. باسم محمد عريان شهاب وسنبل عبد الجبار احمد عباس، النظام الانتخابي في التجربة العراقية في ضوء قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠، حولية المنتدى، العدد (٤٩)، كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٢.
٥. غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغيّر، ترجمة عفاف البطاينة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥.
٦. عبد الفتاح حسين العدوي، الديمقراطية وفكرة الدولة، وكالة الصحافة العربية(ناشرون)، الجيزة- مصر، ٢٠١٩.
٧. طلال حامد خليل، نظريات السلوك الانتخابي واستقراء المؤثرات السلوكية للناخب العراقي في ضوء انتخابات ٢٠٠٥و٢٠١٠، مجلة العلوم القانونية والسياسية، (عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الدولي الثالث)، ٢٠١٧.
٨. عمر دراوي، محددات السلوك الانتخابي للمجتمعات المحلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، ٢٠١٨-٢٠١٩.
٩. عمرو هاشم ربيع (محررا)، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الانتخابية والبرلمانية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٩.
١٠. الاتجاهات: مفهوم، أهمية، أنواع، مكونات، نظريات واستراتيجيات تدريس، على الرابط:
١١. https://tarbiyaa.com/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%aa%d8%ac%d8%a7%d9%87%d8%a7%d8%aa-%d9%85%d9%81%d9%87%d9%88%d9%85%d8%8c-%d8%a3%d9%8
١٢. وليد بن نايف السديري، العقلانية في سلوك التصويت الانتخابي، (دراسات استراتيجية١٧١)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٢.
١٣. سمير بارة وسلمى ليمام، النماذج الانتخابية: نحو مقاربة ميدانية لتحليل الأنماط الانتخابية في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، (عدد خاص)، الجزائر، نيسان/ أبريل ٢٠١١.
١٤. شاعة محمد، التحليل العلمي للسلوك الانتخابي: مدخل مفاهيمي ونظري، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد الأول، العدد (٩)، الجزائر، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦.
١٥. جاريث ستانسفيلد، العراق: الشعب والتاريخ والسياسة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (دراسات مترجمة ٣١)، أبو ظبي، ٢٠٠٩.
١٦. ستيفن جروزبي، القومية، ترجمة محمد إبراهيم الجندي ومحمد عبد الرحمن إسماعيل، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، ٢٠١٥.
١٧. سكالا حسين حمه أمين وئاريان رؤوف عزيز، النظام السياسي الهجين حالة إقليم كوردستان العراق، مجلة جامعة كرميان، السنة (٨)، العدد (١)، السليمانية، ٢٠٢١.
مسودة دستور إقليم كوردستان.
على الرابط https://presidency.gov.krd/krp/docs/KRConstitution-ar.pdf
١٨. بلال وهاب، صعود القوة الكردية وسقوطها في العراق، (تحليل السياسات)، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ربيع ٢٠٢٣.

١٩.فاتن محمد رزاق الخفاجي، التسامح في فكر الأحزاب العراقية المعاصرة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (السلسلة الجامعية)، دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٣.

٢٠.وحدة الدراسات السياسية، انتخابات العراق النيابية المبكرة: هل تتجه البلاد نحو حكومة أغلبية سياسية، (سلسلة تقدير موقف)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١.

٢١. عبد الجبار السعيدي، خريطة القوى السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية العراقية٢٠٢١، (سلسلة تقييم حالة)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١.

٢٢.عبد العزيز عليوي العيساويّ، انتخابات إقليم كردستان: سيناريوهات عديدة أبرزها التأجيل، (سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٢.

٢٣. رشيد عمارة الزيدي ويوسف محمد صادق، المعارضة السياسية في إقليم كردستان– العراق (النشأة والمستقبل)، (دراسة)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة– قطر، نيسان/ أبريل ٢٠١٢.

٢٤. رينوار نجم، تجديد أحزاب المعارضة في حكومة إقليم كردستان استعداداً للانتخابات النيابية عام ٢٠٢٤، (تحليل السياسات)، منتدى فكرة، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، واشنطن، ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤.

٢٥. باسل حسين، المشهد الانتخابي العراقي ومسارات ما بعد التأجيل، (ورقات تحليلية)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠٢١.